الأمم المتحدة S/PV.8917



مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩١٧

الخميس، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٤/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ليونيدتشينكو
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد لعواني
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة أندروز
	الصين	السيد شينغ جيشنغ
	فرنسا	السيدة غاسري
	فييت نام	السيدة ترا فونغ نغوين
	كينيا	السيد عباس
	المكسيك	السيد ريوس سانشيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جيكوبز
	النرويج	السيد هاينس
	الهند	السيد فينيتو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ساها

جدول الأعمال

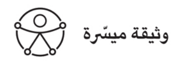
الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال (S/2021/920)

21-36753 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال (S/2021/920)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/1005، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/920، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٠٨ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): صوتت فرنسا مؤيدة للقرار ٢٦٠٨ (٢٠٢١)، لأنه يسمح بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. إن عدم وقوع أي هجمات منذ أكثر من أربع سنوات هو ثمرة لمسعى جماعي طويل الأجل، ولكن نتائجه لا تزال غير مؤكدة.

بيد أن فرنسا تشعر بالقلق إزاء التمديد الذي حدده القرار بثلاثة اشهر، فهو قصير للغاية بحيث لا يتيح المجال أمام عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي القيام بمهامها في ظروف مناسبة. وهناك خطر حدوث فراغ أمني سيكون كارثيا على الصومال والمنطقة. والواقع أن عملية أتلانتا لا تركز على مكافحة القرصنة فحسب؛ بل إنها تسهم أيضا في قطع دابر الاتجار بالأسلحة الذي يعود بالنفع على حركة الشباب، وتضمن الأمن لسفن برنامج الأغذية العالمي وتوجيه المساعدات الإنسانية الدولية إلى الصومال.

إن الصومال فخور بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. وفي الصومال، تتجاوز تلك الشراكة عملية أتلانتا، متبلورة في شكل مجموعة قيمتها الإجمالية أكثر من ٢٥٧ مليون يورو على مدى ثلاث سنوات، ودعم بعثتين تدريبيتين – عسكرية وفي مجال بناء القدرات – ودعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يبلغ مجموعها ملياري يورو خلال عقد من الزمن. وتعتمد أي شراكة على الثقة والاحترام المتبادل. ونأسف لأن الجانب الصومالي لم يأخذ في الحسبان الشواغل التي أعربت عنها فرنسا في مناسبات عديدة، وكذلك أعضاء الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي نفسه.

وتشكر فرنسا الولايات المتحدة على جهودها المستمرة للتوصل إلى صيغة توفيقية بشأن النص. ولا نزال مستعدين للاستماع إلى السلطات الصومالية والإحاطة علما باستعدادها لرؤية تطور التنسيق في مكافحة القرصنة. ونطلب بدورنا من الصومال أن يعترف بوجوب أن يقوم هذا التطور على أساس الاتفاق. وعلاوة على ذلك، لا يمكن فصل مسألة الأمن البحري عن النظر في مسألة دعم الانتقال الأمني من الآن وحتى عام ٢٠٢٣.

وندعو السلطات الصومالية والاتحاد الأفريقي إلى التوصل إلى اتفاق قريبا من أجل أن يتسنى للأمين العام يقدم في أسرع وقت ممكن

تقريره عن إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي طُلب بحلول أيلول/سبتمبر.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر القائمة على الصياغة – الولايات المتحدة – على كل جهودها لاتخاذ القرار ٢٦٠٨ (٢٠٢١)، الذي يخول الدول والمنظمات الإقليمية المشاركة في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال. لقد صوتت إستونيا مؤيدة للقرار. ومع ذلك، نأسف لقصر مدة الولاية المعتمدة.

لقد نجحت الجهود الجماعية لمكافحة القرصنة على الساحل الصومالي. ونرحب بعدم وقوع أي هجمات قرصنة في السنوات الأخيرة. وقد تحقق ذلك جزئيا بفضل جهود عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي. بيد أنه من المرجح أن تؤثر الولاية القصيرة المعتمدة اليوم تأثير سلبيا على ظروف تشغيل عملية أتلانتا والأنشطة ذات الصلة. وخلاصة القول هي أنه ينبغي لنا أن نتجنب اتخاذ قرارات متسرعة، الأمر الذي قد يؤدي إلى إيجاد فراغ أمني. وأسوأ سيناريو هو خسارة المكاسب الكبيرة التي تحققت على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية في مكافحة القرصنة. ولذلك، نؤكد على ضرورة توخي اليقظة والتمحيص في الخطوات التالية. ونعترف تماما برغبة الصومال في استكمال الولاية، ولكننا نعول أيضا على تفهمه عند التخطيط لها.

لقد كان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بما فيها إستونيا، من المؤيدين للصومال منذ أمد بعيد. وقد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغا كبيرا من الأموال على مر السنين بهدف مساعدة الصوماليين على عيش مستقبل أكثر إشراقا. وإذ نمضي قدما، نأمل أن تنمو وتتعمق الشراكة القوية بين الصومال والاتحاد الأوروبي، وأن تقوم على الاحترام والحوار والاستعداد لمراعاة شواغل كل منهما.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نرحب باتخاذ القرار ٢٦٠٨ (٢٠٢١) اليوم لتجديد الإذن باتخاذ تدابير دولية لمكافحة القرصنة في الصومال. ونعرب عن تقديرنا لجهود الولايات المتحدة بوصفها القائمة بالصياغة.

وتؤيد أيرلندا بقوة تعاوننا المستمر والشراكة مع الصومال في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. وتؤيد أيرلندا أيضا التعاون مع السلطات الصومالية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء القرصنة. وكما يذكّرنا تقرير الأمين العام (S/2021/920)، فإن عدم وقوع حوادث قرصنة خلال العام المنقضي إنما يرجع إلى الجهود الجماعية الطويلة الأجل. غير أنه لم يتم القضاء بعد على المخاطر.

وبينما ترحب أيرلندا باتخاذ هذا القرار اليوم، فإننا نأسف لتجديد الولاية لمدة ثلاثة أشهر فقط. فأيرلندا، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تشعر بالقلق من أن هذا الإطار الزمني القصير يمكن أن يهدد استمرار عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، التي تنفذ عملية بحرية بالغة الأهمية لمكافحة القرصنة في المنطقة. وتحيط أيرلندا علما برغبة الصومال في تعديل التنسيق الحالي في مجال مكافحة القرصنة، وتتطلع، في ذلك الصدد، إلى إجراء مناقشات مثمرة مع الصومال بشأن سبل تحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن ارتياح وفد الصومال لرؤية بلدكم يترأس مجلس الأمن لهذا الشهر. فالنيجر دولة صديقة للصومال نتمنى لها كل النجاح ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لكم خلال فترة رئاستكم.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الولايات المتحدة الأمريكية، القائمة على صياغة القرار ٢٦٠٨ (٢٠٢١)، على جهودها الرامية إلى توحيد الصف.

إننا نرى أن قرارات مجلس الأمن بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال قد حققت هدفها المنشود بنجاح. فاليوم، لا يقع أي حادث متصل بالقرصنة قبالة سواحل الصومال للسنة الرابعة على التوالي، ولا توجد رهينة واحدة جراء عملية قرصنة في الصومال، وذلك بفضل الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية بالتعاون مع المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، وافقنا على التمديد التقني لولاية عملية أتلانتا لمدة ثلاثة أشهر لإتاحة انتقالنا إلى إطار تعاون بحري

ثنائي داخل المياه الصومالية لمساعدتنا في مجال الأمن البحري، وهو السبيل الوحيد المستدام للحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس.

ونرحب بالإغلاق الدائم المزمع في هذا الشهر للصندوق الاستئماني لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال لأن ولايته وهيكله وأساليب عمله قد عفا عليها الزمن ولا تتماشى مع الأولويات الاستراتيجية لحكومة الصومال الاتحادية. وعلاوة على ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا أن فريق الاتصال ليس شاملا للجميع وغير مفيد في هذه المرحلة. وعليه، فقد سحبنا في العام الماضي إلى أجل غير مسمى دعمنا لأي من أنشطة الفريق في المستقبل وانسحبنا من المشاركة فيها. ونشكر الشركاء الدوليين على مساهماتهم في الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال على مدى العقد الماضي. وفي المستقبل، نشجع على مواءمة الدعم مستقبلا مع سياسة حكومة الصومال الاتحادية للتصدي لجميع الجرائم البحرية بطريقة منهجية ومستدامة، بما في ذلك تعزيز خفر السواحل الوطني الصومالي والبحرية الوطنية الصومالية.

وكما يعلم جميع الأعضاء، فإن القرصنة ليست سوى واحدة من أخطار عديدة تهدد الأمن البحري قبالة سواحل الصومال. فاستمرار صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال ما زال يشكّل مصدر قلق كبير. ونحث الدول الأعضاء، في ذلك الصدد، علي الالتزام باللوائح المحلية والدولية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الامتثال ومنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم قبالة سواحل الصومال.

ويسترشد قرارنا اليوم باستكشاف سبل ووسائل أخرى في المجال البحري بصفة عامة بواجبنا تجاه مراعاة أولوياتنا وشواغلنا الوطنية، إذ يجب على كل دولة عضو أن تكفل الحفاظ على سيادتها وحقوقها في تنظيم مواردها الإقليمية والبحرية، فضلا عن قدرتها على إدارتها. ولا شك أن عسكرة مياهنا الصومالية الوطنية على مدى ١٥ عاما كانت عملية ناجحة أدت إلى القضاء على القرصنة. بيد أن غياب القراصنة لا يدع مجالا للشك في أن استمرار عسكرة مياهنا الوطنية والإقليمية هو بالتأكيد مسألة لا صلة لها بالقرصنة أو السطو المسلح قبالة سواحل الصومال.

وبعد مرور ١٣ عاما على اتخاذ هذا القرار لأول مرة، فإن الإنجاز الذي تحقق المتمثل في عدم وقوع حادثة قرصنة واحدة لأربع سنوات على التوالي وعدم وجود رهائن قرصنة محتجزين في الصومال لهو شهادة حقيقية على امتلاك حكومة الصومال الاتحادية لزمام الأمور في التعامل مع هذه المشكلة، بالإضافة إلى ما نبذله من عمل شاق بالتعاون مع شركائنا الدوليين. وسنواصل اتباع نهجنا الشامل الذي يجمع بين تحقيق التنمية والأمن والحكم الرشيد. ولن ندخر جهدا في كفاحنا ضد انعدام الأمن والظلم بجميع أشكاله.

أخيرا، أعرب عن امتناني للأعضاء الخمسة المنتخبين الذين انتهت ولايتهم في المجلس والذين سيغادرون هذه الهيئة في نهاية الشهر الحالي، وهم إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام والنيجر، على تعاونهم وإسهاماتهم القيمة خلال ولايتهم. وأشكرهم جميعا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/١٥.